



اللامركزية والتنمية المحلية: حدود العلاقة وسبل تفعيلها

Decentralization and local Development : limits of the relationship and ways to activate it

فتحي أوهيب*

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية؛

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

fethi.ouhib@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/04/27

تاريخ القبول: 2025/04/03

تاريخ الإرسال: 2025/02/10

ملخص:

إن العلاقة بين اللامركزية والتنمية المحلية علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، وهو ما يدعو إلى البحث في حدود هذه العلاقة، فبالرغم من أن اللامركزية كنمط تسيير تساهم نظريا في تعزيز التنمية المحلية، إلا أن الواقع في الجزائر وفي معظم الدول السائرة في طريق النمو، أبان عن كثير من العراقيل التي تحول دون قدرة اللامركزية على بعث التنمية المحلية؛ فالإختلالات التي تعرفها الجماعات المحلية في عدة مستويات تجعل من التنمية المحلية مطلبا صعب المنال، وهو ما يقتضي تفعيل بعض الآليات، ك: الحوكمة المحلية، وتعزيز سلطات المنتخبين المحليين، والقضاء على التفاوتات الناجمة عن طبيعة اختلاف الأقاليم، وما إلى ذلك من التدابير التي من شأنها تحقيق هذا المطلب المجتمعي الملح.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية؛ التنمية محلية؛ الجماعات محلية؛ الحوكمة المحلية، الجوارية، التفاوتات الإقليمية.

Abstract :

The relationship between decentralization and local development is complex and multifaceted, which calls for research into the limits of this relationship. Although decentralization as a mode of governance theoretically contributes to the promotion of local development, the reality in Algeria and most countries on the path of development has revealed many obstacles to the effectiveness of decentralization; the imbalances that local communities face at several levels make local development an unattainable goal, which requires the activation of some mechanisms, such as local governance, strengthening the powers of local elected officials, eliminating disparities caused by the nature of the different regions, and other measures that would fulfill this urgent societal demand.

Key Words: Decentralization; local development; Local authorities; local governance; Regional disparities.

JEL Classification: H77, O18, R58

*مرسل المقال: فتحي أوهيب (fethi.ouhib@univ-tlemcen.dz)

مقدمة:

إذا كانت علاقة اللامركزية والتنمية المحلية كممارسة علاقة آلية حيث تعزز إحداها الأخرى، فإن العلاقة بينهما كمفهومين لا يمكن التعبير عنها بهذه البساطة، فمفهوم اللامركزية ذو النشأة القانونية الخالصة، يعتبر "طريقة من طرق التنظيم الإداري"، في حين أنه يعبر في حقل علم السياسة عن مبدأ "مشاركة المواطن في صناعة القرار"، أما علم الاقتصاد فيعتبره "آلية مساعدة للاقتصاد الوطني". كما أن مفهوم التنمية المحلية ذو المرجعية الاقتصادية، والذي يعبر عن "إحدى الاستراتيجيات البديلة من استراتيجيات التنمية الاقتصادية"، يعتبر في علم السياسة "إحدى آليات رفع فعالية السياسات العامة من خلال تقريب المتعاملين الاقتصاديين من المواطن"، أما من الناحية القانونية فهو تعبير عن "التنظيم الإقليمي للنشاط الاقتصادي".

انطلاقاً من هذه التباينات في مؤدى المفهومين، تسعى هذه الدراسة إلى محاولة بيان حدود العلاقة بينهما، إن على المستوى النظري أو العملي، بشكل يسمح بتحديد مواطن التداخل والتمايز بين المفهومين، ومن ثمة آليات تفعيل الإيجابي لهما العلاقة.

وبغرض تحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور على النحو التالي:

- اللامركزية: ثبات المفهوم وديناميكية الممارسة؛
- التنمية المحلية بين المنظور الاجتماعي والمقاربة الاقتصادية؛
- الحوكمة المحلية كمحدد للعلاقة بين مفهومي اللامركزية والتنمية المحلية.

I- اللامركزية: ثبات المفهوم وديناميكية الممارسة:

ترتبط اللامركزية كمفهوم بفكرة تواجد الدولة سياسياً وإدارياً على المستوى المحلي، لكنها في الواقع تعبر عن جملة الممارسات التي تواكب عملية التغيير الاجتماعي الشامل، فهي مسار يتحدد بمجموعة كبيرة من المتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية، الثقافية وغيرها. لذا وجب التمييز بين ما يمليه مصطلح اللامركزية وبين ما تقتضيه الممارسة السياسية لهذا المصطلح.

1- اللامركزية كمفهوم:

يعني مصطلح اللامركزية في اللغة العربية "عدم المركزية" وهو ذات المدلول في اللغتين الفرنسية والانجليزية، أي بمعنى أنها تشير إلى اقتطاع جزء من المركز (الكل)، ومنحه الاستقلالية عنه، لذلك فاللامركزية كمفهوم لا يمكن تعريفها إلا مقارنة بالمركزية، فهي بذلك تعبير عن كل ما هو "محلي" نسبة إلى ما هو "وطني".

لذلك يبقى مفهوم اللامركزية غامضاً، لأنه ينطلق في اصطلاحه و تعريفه من المركزية، فهو بذلك مصطلح ذو دلالة ومحتوى لكن دون معنى مستقل، وهو ما يجعله غير قادر على خدمة الفكرة القانونية المرجوة منه والمتمثلة في الاستقلالية دون الانفصال.



وفي هذا الصدد ذهب "كلسن" إلى أن "اللامركزية لا يمكن أن توجد إلا في إطار قانوني معطى وفي إطار شروط لأقل مركزية داخل وحدة الدولة" (Taib, 1993)

أما "موريس هوريو" فقد اقترح تعريفا مفاده أن "اللامركزية من الوجهة القانونية هي أسلوب أو طريقة لتواجد الدولة أو لوجود الدولة أو هي شكل آخر لتواجد الدولة، تختص بهذا الفعل بحيث تتحلل الدولة إلى عدد من الأشخاص الإدارية و التي تتمتع بامتيازات السلطة العام و التي تضمن سير المرافق العامة بممارستها لحقوقها بمعنى قيامها بعقود الإدارة". (régourd, 1982)

في حين ذهب "بورديو" في نفس السياق ليقول " : كل نشاط يعد لا مركزي متى كانت القواعد التي تحكمه موضوعة من قبل الهيئة المعنية " (burdeau, 1963) و هو بذلك يقول بأن أصل فكرة اللامركزية هو الاعتراف بالحرية للهيكل اللامركزي الذي يعتبر شكلا خاصا للدولة يتمتع بمجموعة من الاختصاصات الإدارية.

سنوات بعد ذلك جاء "هوريو" بفكرة جديدة مفادها أن اللامركزية تتجسد عن طريق انتخاب هيئاتها حيث يقول بأن " : حركية اللامركزية تقوم على تقسيم لسلطات القرار و على التعيين بانتخاب الهيئات الإدارية " (régourd, 1982).

وبالرغم من أن بعض المنظرين حاولوا إدخال محددات جديدة لحصر مفهوم اللامركزية من أمثال "شارل أيزمان" الذي يقول بأن "مشكل المركزية واللامركزية، هو مشكل مدى الوحدة أو التجزئة بين أجهزة الدولة والجماعات التابعة لها" (charles, 1984) ؛ غير أن كل التعاريف تتفق على أن هذا المفهوم لصيق بالقانون الإداري ويستحيل استعارته إلا من خلال التركيز على أحد أو بعض خصائصه التي يمكن حصرها في أربع خصائص أساسية هي:

- التمييز بين الشؤون المحلية والشؤون الوطنية.
- التوفيق بين مبدأي الوحدة والتجزئة في عملية اللامركزية.
- تحقيق الاستقلالية القانونية والمالية للهيكل اللامركزي.
- اعتماد الانتخاب كمبدأ رئيسي تقوم عليه اللامركزية.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن مفهوم اللامركزية مفهوم ثابت، لأنه يمنع أي اجتهاد يتناقض ومبدأ المركزية الدالة على وحدة الدولة، فالحديث عن أي نوع من الاستقلالية خارج منطق تفويض السلطات من جهة مركزية قد يحيلنا إلى شكل جديد من أشكال الدولة كالفدرالية أو الحكم الذاتي، كما أن التفسير الذي يعطى لأي خاصية من الخصائص المذكورة آنفا يبقى مرهونا بطبيعة النظام السياسي الذي يتميز بالثبات والاستمرارية.

2- اللامركزية كممارسة:

إذا كانت اللامركزية كمفهوم تمتاز بالثبات فإنها كممارسة تشهد حركية دائمة، والسبب في ذلك راجع لارتباط الممارسة بفكرة الفعالية السياسية، أي أن نجاح اللامركزية كنظام إداري يبقى مشروطا بمدى تحقيقها لأهداف السياسة العامة، والتي تتغير بتغير المشهد السياسي، وكذا بطبيعة الوظائف الموكلة إلى الجماعات المحلية والتي



تعرض دائما إلى التغيير بحسب التطور الذي يشهده الواقع السوسيو- اقتصادي؛ وعليه فإن فهم وتفسير منطق ديناميكية اللامركزية كممارسة مرهون بفهم أهداف ووظائف الوحدات اللامركزية. يضاف لكل ما سبق ذكره عامل آخر متغير، ألا وهو الدولة وطبيعة نظامها السياسي، وبما أن هذه الدراسة تختص بالجزائر فسيتم التركيز على أهداف ووظائف الجماعات المحلية بالجزائر.

يتفق معظم الباحثين المهتمين بالجماعات المحلية على أن أهداف الوحدات المحلية تتفرع إلى أربعة أهداف رئيسية هي (بن خرف الله، 2011):

2-1- الأهداف السياسية:

و تكون على أساس مبدأ تشكيل الهيئات المحلية بالانتخاب و هو مبدأ أساس الإدارة المحلية الذي يحقق عدة أهداف نذكر من بينها :

- **ترسيخ الديمقراطية:** و هو أحد أهم الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية و تكون عن طريق المجالس الشعبية المنتخبة من طرف المجتمع المحلي لتتولى الحكم و الإدارة، و التي تكون بدورها قاعدة لنظام الحكم الديمقراطي للدولة.
- **دعم الوحدة الوطنية و تحقيق التكامل القومي:** إن نظام الإدارة المحلية المطبق يجب أن يسعى إلى تدعيم و تأكيد الوحدة الوطنية و القضاء على أي تسلط للقوى السياسية داخل الدولة (الزغي، 1993)، فنظام الإدارة المحلية السليم يجب أن يؤدي إلى تشكل قوى قادرة على منافسة و معارضة الحكومة المركزية أو لا تتمثل للسياسة العامة التي تضعها و تدرسها هذه الحكومة .

2-2- الأهداف الإدارية: تتضمن تحقيق الكفاءة الإدارية على اعتبار أنها الطريق الأمثل لإدارة الجماعات المحلية، ويتجلى ذلك من خلال أداء الوظائف العامة الموكلة إليها، عبر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و توفير الخدمات العامة الجيدة للمواطنين ، كما يساهم نظام الإدارة المحلية في تخفيف الأعباء الملقاة على السلطات المركزية حيث تتولى المجالس المحلية إدارة الأنشطة المحلية بما يتيح الفرصة للسلطات المركزية كي تتفرغ للمسائل ذات الأهمية الوطنية.

2-3- الأهداف الاقتصادية:

يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

- **توفير مصادر التمويل المحلي:** من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات وأملاك المجالس المحلية مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية و تخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.
- **تأسيس مشروعات اقتصادية ملائمة للخصوصيات المحلية:** وحاجات المواطنين فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح أو إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.
- **تنشيط الاقتصاد الوطني:** إن استحداث حركية اقتصادية على المستوى المحلي ينعكس بالضرورة على حركية الاقتصاد الوطني وبالتلي إنعاشه وتنشيطه (بن خرف الله، 2011).



2-4- الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية للإدارة المحلية في مبدأين هما:

- **مبدأ تقريب الإدارة من المواطن:** تعتبر الإدارة المحلية وسيلة لربط المركزية بالقاعدة الشعبية، أو بمعنى آخر هي من يضمن إشعاع الدولة على المستوى المحلي.
- **مبدأ جوارية الخدمة العمومية:** تلعب الإدارة المحلية بموجب هذا المبدأ دور الوسيط الذي يضمن حصول الأفراد على احتياجاتهم من خلال الإنفاق لتلبية الحاجات.

يظهر جليا من خلال التطرق لأهداف الجماعات المحلية باعتبارها الوحدات اللامركزية القاعدية في أي نظام سياسي، بأنها معرضة للتغير المستمر وهو ما يسمح بالقول بأن اللامركزية كممارسة تمتاز بالديناميكية في مقابل ثباتها كمفهوم على أساس أن هذا المفهوم يبقى دائما وأبدا تعبيرا عن إمكانية تفويض السلطات من مستوى مركزي إلى مستوى لامركزي، دون المساس بوحدة الدولة إقليميا ونظاما.

II. التنمية المحلية بين المنظور الاجتماعي والمقاربة الاقتصادية:

برغم تعدد التعاريف التي أعطيت لمفهوم التنمية المحلية إلا أنها تتفق جميعا على أن هذا المفهوم يقوم على تنمية الموارد والإمكانات المحلية، ويهدف إلى تعزيز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للسكان في مساحة جغرافية محددة. وكغيره من معظم المفاهيم المستعملة حاليا ظهر في الدول الغربية كجزء من النماذج الجديدة وأطر التحليل التي حاولت إنقاذ الاقتصاديات الأوروبية التي وقعت في أزمت متتالية (El batal, 2012)، أي أن هذا المفهوم كان وليد ظرفية اقتصادية غربية مرتبطة بسياق الأزمة، وقدم هذا المفهوم نفسه كخيار يتسم بالانتقال من نهج علاجي (مبني على فكرة الاستجابة للأزمات) إلى نهج وقائي يهدف إلى تكييف النسيج المحلي (الاجتماعي والاقتصادي) مع التحديات التي يواجهها داخليا وخارجيا.

1- التنمية المحلية حسب مقاربة الرأسمال الاجتماعي:

لقد وجد مفهوم الرأسمال الاجتماعي أول ما وجد في دراسات علم الاجتماع التي اهتمت بتحليل الجماعات والمؤسسات كبنى اجتماعية، من أمثال "ماكس فيبر" و "جورج سيمل"، غير أنه انتقل تدريجيا إلى حقل علم الاقتصاد في خضم محاولة بعض المنظرين تفسير تأثير البيئة الاجتماعية في عملية اتخاذ القرار من قبل الفاعلين الاقتصاديين (Callois, 2005)، وانطلاقا من هذه الفكرة بدأت عملية التنظير لمفهوم رأس المال الاجتماعي كشرط للتنمية، حيث أصبح يعرض في الأدبيات الاقتصادية كمتغير تفسيري للأداء الاقتصادي المحلي.

1-1- تعريف رأس المال الاجتماعي:

على الرغم من أن مصطلح رأس المال الاجتماعي قد انتشر على نطاق واسع على مدى الأربعين عاما الماضية، إلا أن هذا الاهتمام المتجدد بالكاد ساهم في استقراره كمفهوم. وبالتالي، فإن إعطاء تعريف لرأس المال



يظل ممارسة صعبة، وهناك عديد المساهمات التي حاولت تحديد المصطلح، لعل أهمها تلك التي عرفته على أنه مجموعة من المعايير والشبكات التي تيسر العمل الجماعي (Cook, 2014).

كما تركز التعريفات المهمة لرأس المال الاجتماعي على العلاقات وكيفية تواصل الأشخاص، إذ تعتمد العلاقات على القواسم المشتركة، التي قد تكون مكتسبة أو موروثة وتشمل المشاعر المشتركة. وتنطلق هذه التعاريف من فكرة أساسية مفادها أن التعاطف هو عاطفة مشتركة، وهو الدافع لتحقيق نتائج اقتصادية مهمة، وهذا التعاطف هو ما نسميه رأس المال الاجتماعي، وهذا ما يسمح لأعضاء الشبكات المتشعبة بمفهوم التعاطف بإنتاج وتبادل السلع العلائقية (الأشياء غير الملموسة التي تلبي احتياجاتنا الاجتماعية والعاطفية)؛ ومن ثمة تبادل السلع (الأشياء التي تلبي احتياجاتنا المادية) بشروط تفضيلية، فتصبح بذلك هذه الشبكات أكثر ميلاً إلى التعاون، وأكثر ميلاً إلى الاستثمار في المنافع العامة، وأكثر ميلاً إلى دعم المؤسسات، لأن ذلك يزيد من احتمالية تحقيق الرفاه الاجتماعي لأكثر قدر ممكن من الأعضاء المنتمين لهذه الشبكات. (Lin, 2001)، إذن فرأس المال الاجتماعي هو من يحدد الإطار الرسمي الذي يتم من خلاله إنشاء العلاقات بين مختلف الأطراف (الوكلاء) وهو بذلك يعبر عن مجموعة من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية التي تيسر التعاون بين الجهات الفاعلة بهدف اتخاذ إجراءات تعود بالمنفعة على الجميع.

لكن رأس المال الاجتماعي له جانب مظلم وهو أن الفوائد التي يتمتع بها أعضاء الشبكات المتشعبة برأس المال الاجتماعي غالباً ما يتم رفضها من طرف غير الأعضاء في الشبكة، وهو ما قد يؤثر سلباً على القواعد والقيم المجتمعية التي تحكم التفاعلات بين الوكلاء. (Robison, 2023).

1-2- رأس المال الاجتماعي؛ مفهوم متعدد الأشكال:

تميز الأدبيات التي عالجت مفهوم رأس المال الاجتماعي بين ثلاثة أنماط لفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تشكل هذا الأخير، وهي في الغالب تحاول فهم البنية الاجتماعية إما من وجهة نظر الاقتصاد الجزئي أو من وجهة نظر الاقتصاد الكلي. ويمكن سرد هذه التباينات على النحو التالي (Callois, 2005):

أ. يميز "كوليه" بين رأس المال الاجتماعي الحكومي والمدني. ويشير الأول إلى المؤسسات أو المنظمات التي أنشأتها الدولة أو القطاع العام، بينما يشير الأخير إلى المؤسسات أو المنظمات المنبثقة عن المجتمع، هذان الشكلان من رأس المال الاجتماعي مترابطان، غير أن رأس المال الاجتماعي المدني والحكومي في بعض الحالات قد يكون مكملًا أو قابلاً للاستبدال، وتتجلى ظاهرة الاستبدال خصوصاً في حالات الصراع العنيف حيث تؤكد الجماعات المهيمنة سلطتها، في حين يظهر التكامل بين رأس المال الاجتماعي الحكومي والمدني عندما تؤدي الدولة وظيفتها المتمثلة في "الحكم الراشد" فيتعزز بذلك التماسك الاجتماعي. إذن فهذا الشكل يميل إلى تقديم رأس المال الاجتماعي باعتباره المادة الخام للمجتمع، وهو ضروري لحسن سير المؤسسات.



ب. يفرق "نورمان أوهوف" بين رأس المال الاجتماعي الهيكلي (الذي يعرف على أنه مجموعة المؤسسات) والمعري (أو الذاتي)، والذي يشير إلى طرق الأفراد في بناء علاقاتهم). وبمعنى آخر يشير المعنى لأول إلى الهياكل التي يتصرف فيها الوكلاء (أي المنظمات) بينما يشير الثاني إلى القيم والمعايير والمعتقدات وما إلى ذلك، والتي تهيئ بدورها الوكلاء للتعاون. لتعيين نفس التمييز في الطبيعة على رأس المال الاجتماعي (Uphoff, 2000).

تولي هذه الرؤية المتكاملة أهمية لأوجه الترابط بين مختلف أشكال رأس المال الاجتماعي، كما تدعو إلى النظر في قدرة الهياكل الاجتماعية على وضع قواعد تسهل إقامة الروابط بين الوكلاء.

ت. هناك مقارنة أخرى روج له البنك الدولي في عام 2000 بشأن رأس المال الاجتماعي (Callois, 2005) الذي أعاد قراءة المفهوم عبر ثلاثية ("الترابط"، "الربط"، "التجسير"). حيث يعمل الترابط على توحيد الأفراد داخل نفس المجتمع، عبر الروابط التي توصف بأنها أفقية، كالعلاقات الأسرية وعلاقات الصداقة وكذلك تلك العلاقات التي تتكون من خلال التفاعل في مختلف الشبكات الاجتماعية، أما الربط فيقصد به تمايز أنواع الروابط التي تتم من خلالها التفاعلات بين الوكلاء الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة، وهي عمودية بطبيعتها، حيث يحتل الوكلاء مناصب مختلفة عن تلك التي يشغلها باقي أطراف العلاقة؛ في حين يشير التجسير إلى جملة العلاقات التي يكون فيها الوكلاء بعيدين عن بعضهم البعض، أي أن هناك مسافة مادية تحول دون إقامة علاقات مباشرة وهو ما يدفعهم لبناء جسر تذيب هذه المسافة المادية.

إذن ففكرة التجسير تستعمل غالبا خارج الإقليم خارج الإقليم وهي من يفسر الطبيعة الكامنة لرأس المال الاجتماعي، إذ يحتاج هذا المورد الغير النشط إلى ما يقوي ضعفه الناجم عن بعد المسافة بين الوكلاء.

2- التنمية المحلية حسب مقارنة الاقتصاد الجوّاري:

ترتكز مقارنة الاقتصاد الجوّاري على قضايا التفاعل والتنسيق بين الوكلاء الاقتصاديين، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم الجوّارية، لذا ففهم هذه المقاربة مرتبط بفهم مفهوم الجوّارية؛ وقد كانت بدايات ظهور مفهوم الجوّارية في الأدبيات مع الثورة المفاهيمية التي شهدتها العالم مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وخاصة أعمال " ميشيل بليت" وآخرين عام 1992، التي عالجت مفهوم الجوّارية بدقة وكانت إشارة انطلاق لبرامج بحثية حول هذا المفهوم. (Bellet. M, 1992).

2-1- نشأة مفهوم الجوّارية:

نشأت هذه المقاربة كنتيجة لمحاولات التقارب بين الاقتصاد الصناعي والمكاني مع أوائل التسعينيات، وتحلى هذا التقارب بين التخصصين من خلال تطور أبحاث الاقتصاد الصناعي التي تأخذ بعين الاعتبار الجذور المكانية للأنشطة، والظواهر الاقتصادية عموما، أي أن الفضاء أصبح عنصرا تفسيريا وتأسيسيا للآليات الاقتصادية. كما تجلّى أيضا من خلال معالجة قضايا الاقتصاد الصناعي عند تحليل الظواهر المكانية. وقد مثل هذا



التداخل مجال بحثيا خصب تم الاستحواذ عليه من طرف المهتمين بهذه المقاربة الجديدة آنذاك (Zimmerman, 2004).

وحق لو أن على أن " ميشيل بليت" ومجموعة الباحثين الذين أسسوا معه لمفهوم الجوارية يؤكدون على أنه لم يتم التعبير عنه دائما بشكل صريح في بداية التسعينيات، إلا أنهم يدافعون عن فكرة أنه لا ينبغي إنكار ظواهر الجوارية التي أصبحت لصيقة بالظواهر التنظيمية ويظهرون أنها تتعلق أساسا بفكرة إتاحة الفرصة للوكلاء لإقامة علاقات فيما بينهم خارج الإطار التقليدي الذي هو "السوق" (M. Bellet, 1992).

كما تجدر الإشارة إلى أن بروز المقاربة لم يكن نتيجة الالتزام بأطر نظرية بحتة، بقدر ما كان ثمرة انتقائية نظرية معينة، حيث أن الباحثين الذين انخرطوا في البرنامج البحثي المتعلق بمفهوم الجوارية، ينتمون إلى مجالات نظرية متنوعة مثل: اقتصاد الاتفاقيات، الاقتصاد المؤسسي، واقتصاد العقود، واقتصاد تكاليف المعاملات (Callois, 2005).

إذن يمكن القول أن مقارنة الاقتصاد الجوّاري نشأت في هذه الظروف التي جعلت منها مقارنة تميل إلى الشمول إذ أنها تغطي جملة من المفاهيم ك: العلاقات المحلية، الوظائف المحلية، الخدمات المحلية، العدالة المحلية، وما إلى ذلك، غير أن استعمالها يبقى مرهونا بالسياقات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تميز الظاهرة المدروسة أو المجتمع المبحوث.

2-2 أنواع وخصائص الجوارية:

يتميز المختصين في مجال الاقتصاد الجوّاري بين ثلاثة أنواع من الجوارية هي (Grossetti, 1998) :

- **الجوارية المادية:** إن هذا النوع من الجوارية مرتبط بفكرة الفضاء المادي، أين تمثل المسافات المعيار الموضوعي للقياس، ولكنه يتضمن أيضا فكرة الفضاء المبني اجتماعيا. أي أن الفضاء ليس معطى جغرافي بحت بل أن الفضاء يصمم، ويتشكل من خلال العمل البشري.
- **الجوارية الاجتماعية:** تعبر الجوارية الاجتماعية عن ذلك التمايز في الانتماءات إزاء المواقف الاجتماعية المختلفة، أي أن الأفراد ينتمون إلى الفضاء الاجتماعي الذي يجدون فيه أكبر قدر من الأفراد المشابهين لهم، غير أن هذا التشابه لا يعني بأي حال من الأحوال ضرورة إقامة علاقات تبادلية بين الأفراد.
- **الجوارية العلائقية:** يجمع هذا النوع من الجوارية بين الشكّلين السابقين، فهو اجتماعي "لأنه يستند إلى معايير اجتماعية بحتة، ومادي "لأنه ينطوي على تبادلات مباشرة بين العناصر الأكثر تقاربا ضمن إطار مادي للتفاعل" مما يعني بأن هذا النوع هو الذي يهتم بالتبادلات الفعلية بين الوكلاء (الاقتصاديين خاصة).

إن هذه الأنواع الثلاث تمتاز بخصائص مشتركة فيما بينها، وأخرى لصيقة بكل نوع من الأنواع، أما تلك المشتركة (وهي مصب اهتمام هذه الدراسة)، فيتفق معظم الباحثين المنخرطين ضمن مقارنة الاقتصاد الجوّاري، على



أن الجوارية تهتم أساسا بتوصيف هيكلية العلاقات الفردية أو الاجتماعية داخل فضاء يمتاز بقرب الوكلاء فيما بينهم، وانطلاقا من هذه الفكرة يرون أن الجوارية باختلاف أنواعها تمتاز بخاصيتين هما:

أ- الجوارية الجغرافية: تصف الجوارية الجغرافية الموقع النسبي للوكلاء في فضاء واضح المعالم والحدود، وبمعنى آخر فإنه يشير إلى الموقع الذي تتم فيه التفاعلات بين الوكلاء، مع الأخذ بعين الاعتبار المسافة الموجودة بينهما، وبالتالي يمكن قياسه من حيث المسافة المعبر عنها كدالة للوقت و/أو التكاليف التي يجب تحملها لعبور تلك المسافة.

وبالرغم من أن كل هذا يجعلنا نعتقد أننا نتحدث عن فضاء مادي بحت، غير أن الجوار الجغرافي قد يحيل في كثير من الحالات إلى فضاءات غير طبيعية أو لامادية، ذلك لأن الفضاء المادي يخضع لتحولات تفرضها الطبيعة البشرية، فهو في نفس الوقت مكان للتفاعلات الاجتماعية، ويتشكل عبر هذه التفاعلات؛ إذ تصبح فعالية الآليات الاقتصادية رهينة الأبعاد الاجتماعية، أو ما يسمى أحيانا "المسافة الوظيفية" (Zimmermann J.B, 1998). وتعكس خاصية الجوار الجغرافي الأهمية النسبية للفضاء إلى حد ما، حيث يتم التعامل معه على أنه قيد يثقل كاهل تطور التفاعلات بين الوكلاء، غير أنها تمثل في مجال التحليل دور العامل المسهل للتنمية المحلية، فالقرب الجغرافي يوفر البيئة لتطوير التفاعلات بين مختلف الوكلاء، إذ يسهل تبادل المنتجات والمعلومات والمعارف، ويسهل أيضا فرص اللقاء وعقد الاجتماعات بين الوكلاء، مما يساهم في تسريع وتفعيل وتيرة التنمية في الفضاء الجغرافي الذي ينتمي إليه الوكلاء (Rallet, 1999).

يظهر جليا مما سبق ذكره، أن مفهوم الجوار الجغرافي يحفز على إقامة روابط بين الوكلاء، وهو ما يسمح بتطوير الروابط التنظيمية، كما يمكنه أن يمثل - عندما يكون مقيدا بمساحة محددة ومستقرة بدقة - مكانا مشتركا للتعبير عن القيم المشتركة التي تحد في الغالب جوانب مثل الثقافة والتقاليد وما إلى ذلك. وبهذا المعنى، يمكن أن يلعب الجوار الجغرافي دورا مهما في بناء العلاقات المباشرة بين الوكلاء من جهة، وفي نشر القواعد ونماذج العمل المشتركة من جهة أخرى، أي أنه بإمكانه تعزيز منطق الانتماء للفضاء بما يسمح بتطوير التنمية المحلية.

ب- الجوارية المنظمة: يهتم مفهوم الجوارية المنظمة بفكرة الفصل الاقتصادي للوكلاء، حيث يحدد المساحة التي يرتبط فيها الأفراد ببعضهم البعض، وتحكم هذه المساحة جهات فاعلة تنشأ فيما بينها تفاعلات من أنواع مختلفة (سوقية أو غير سوقية، مقصودة أو غير مقصودة)، كما يشير أيضا إلى المساحة التي يتم فيها تمثيل الأفراد، بحيث تتكون الجهة الفاعلة من الوكلاء الذين يشبهون بعضهم البعض ويتشاركون نفس مساحة القيم والقواعد ونماذج الفكر والعمل (Callois, 2005). ومن الواضح أن مفهوم الجوارية المنظمة يعتمد على منطقتين هما: منطق الانتماء ومنطق التشابه، ففي حين يهتم المنطق الأول بإثارة فعالية العلاقات، يهتم المنطق الثاني بفكرة التمسك بنفس الحيز المرجعي.

في الأخير يمكن القول بأن كلا من مقارنة رأس المال الاجتماعي ومقاربة الاقتصاد الجوار، يقدمان نهجا تحليليا ماثلا، حيث يهدف هذان الإطاران التحليليان إلى توصيف طرائق التنسيق بين الوكلاء، كما يحاول كلاهما تقديم تحليل لطبيعة العلاقات التي تقام بين الجهات الفاعلة، وبذلك فكلاهما يعالج مسألة تأثير طرائق التنسيق المحلية



على التنمية عموماً، غير أن هذا الاتفاق على مسألة طرائق التنسيق لا ينفي وجود تباينات بين المقاربتين خاصة فيما يتعلق بكثافة الروابط، كما يمكن أن نلاحظ بأن الاستنتاجات النظرية لمقاربة الاقتصاد الجوّاري تأثرت وتقوت بشكل كبير بالاستنتاجات النظرية لمقاربة رأس المال الاجتماعي.

III- الحوكمة المحلية كمحدد للعلاقة بين المفهوم اللامركزية والتنمية المحلية:

إن اختيار مفهوم الحوكمة المحلية كمحدد للعلاقة بين اللامركزية والتنمية المحلية، نابع من فكرة أن الحوكمة المحلية إنما تجمع بين هدفين يتقاطع كل واحد منهما مع طرفي العلاقة التي تسعى هذه الدراسة إلى تحديدها، هذين الهدفين هما تعزيز الديمقراطية التشاركية، والتي تتطابق مع أحد أهم أهداف اللامركزية، والثاني هو تحقيق التنمية المستدامة والتي تمثل الهدف الأسمى لكل أنماط التنمية المعتمدة ومنها التنمية المحلية، وعليه سيحاول هذا المحور من الدراسة تقديم تعريف لمفهوم الحوكمة المحلية أولاً، ثم التعرض لمنطقة تداخل مفهوم اللامركزية والتنمية المحلية عبر استعراض خصائص وآليات الحوكمة المحلية.

1- من أجل تعريف للحوكمة المحلية:

يقترح "لوك جويليه" عند محاولته لتعريف الحوكمة المحلية، التمييز بين مستويين تحليليين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، الأول متعلق بالمستوى المؤسسي لمفهوم الحوكمة، ويهتم بدراسة المعايير اللازمة لأي نوع من أنواع التنسيق (أفقياً وعمودياً)، والثاني مرتبط بما يسميه المستوى التنظيمي، والذي يهتم بشكل التنسيق وليس بمعاييره. (Juillet, 2000)

يحملنا هذا التعريف، إلى ما ذكرناه آنفاً حول أنواع الجوارية، غير أنه يظهر عنصر جديد ألا وهو الجوارية المؤسسية، والذي يعتبر حجر الزاوية في تحديد مفهوم الحوكمة المحلية، إذ يشير إلى مفهوم الجوارية لكن من منظور سياسي، دون إغفال البعد الاقتصادي الذي يبقى مرتبطاً بالمستوى التنظيمي، إذن فتعريف الحوكمة المحلية يمر بالضرورة عبر التطرق لهذين المستويين.

1-1- المستوى المؤسسي:

تحاول الحوكمة المحلية في هذا المستوى خلق معايير أو نماذج من التنسيق المحلي كنماذج معيارية تحدد ما يجب القيام به في بيئة اقتصادية معروفة ومفهومة جزئياً، وهذه المعايير تمثل قيوداً وموارد للعمل السياسي المحلي بحكم أنه يسعى في نفس الوقت إلى التحكم في السوق المحلي وتحريره أيضاً. يتم تنفيذ هذا التحكم من خلال: . (Talbot, 2006)

• **تحديد مجال الممكن:** تتكفل الجهات الفاعلة المحلية بتحديد قواعد عامة تصاغ بطريقة مقبولة في شكل واجبات وحرّيات وحقوق، وتسهر على تطبيقها بغرض توجيه الفعل دون إنتاجه، فهي بطريقة ما "أطر نظرية" للسلوك السياسي والاقتصادي المحلي. وبالتالي تتمكن من خلق الثقة بين مختلف الجهات الفاعلة في الحوكمة المحلية. أي أنها تستطيع حصر مجال ما هو ممكن وما هو غير ممكن بهدف تمرير حل وسط في حال النزاع.



- **حل النزاعات:** بما أن الجهات الفاعلة قد وضعت قواعد لممارسة أي نشاط، فهي تمتلك بالضرورة القدرة على السيطرة من خلال تطبيق العقوبات اللازمة عند مخالفة هذه القواعد، وبالتالي يصبح تحرير النشاط داخل السوق المحلي من خلال الحد من ظاهرة اللابقيين لدى الوكلاء، وخلق سلوكيات متجانسة فيما بينهم.
- **عدالة المعايير:** تحمل المعايير معنى وقيمة و التزاما، غير أنها معرضة لأن تكون منفعية وذاتية، لذا يجب على الجهات الفاعلة في الحوكمة المحلية أن تعمل على جعلها إيجابية في نظر كل الأطراف، فلا تقوم بتعبئتها فقط بدعوى أنها تحقق مصلحتهم، أو لغرض إنشاء لحمية فيما بينهم، ولكن لأنهم يعتقدون أيضا أنهم عادلون من خلال التزامهم بهذه المعايير.
- **تحويل المعايير إلى نماذج:** إن الالتزام بمعايير معينة ينتج سلوكيات محددة، وعليه تصبح سلوكيات الأطراف داخل الفضاء المحلي أكثر تشابها، ويسمح هذا التشابه الناجم عن الالتزام بالمعايير إلى خلق نموذج أكثر قابلية للتنبؤ بسلوكيات الأطراف وبالتالي تفادي النزاعات قبل وقوعها، وهو ما يعزز فكرة الحوكمة على اعتبار أنها تركز على ارتكاب أقل قدر ممكن من الأخطاء في عملية التسيير.

1-2- المستوى التنظيمي:

يعتبر هذا المستوى المجال الذي يتم فيه التعبير عن نوايا الأفراد، حيث يحتفظ الفرد بحرية التصرف في مواجهة التأثيرات من الناجمة عن المستوى المؤسسي، الذي يعبر عن مجموع الإجراءات الجماعية التداولية والموجهة نحو أهداف مشتركة (حل مشكلة محلية، بناء مشروع تنموي محلي، على سبيل المثال) ل يبقى من حق الأفراد الانخراط أو لا في هذه الإجراءات نظرا لأن مصالح الأفراد متباينة على وجه الخصوص.

وهكذا تصبح الحوكمة المحلية، مزيج من الجوارية المؤسسية والتنظيمية، وبعبارة أدق تصبح ناقلا للثقة على من المستوى المؤسسي إلى المستوى التنظيمي فيتنج الأفراد نحو متجه للتماسك والتقليل من النزاعات وعدم التهرب منها، فتصبح جزءا لا يتجزأ من علاقات القوة داخل المجتمع المحلي الذي يواجه تحدي إقامة تنسيق فعال في سياق تعدد مصادر السلطة والثروة ويتم ذلك من خلال (Juillet, 2000):

- **إقامة علاقات محلية مشبعة بشرعية السلطة:** إذا اعتبرنا السلطة علاقة، فإنها هذا يعني أنها عملية تفاعلية تتطور على مستويين؛ مستوى مؤسسي يتم من خلاله تمثيل كل الوكلاء على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية في شكل معايير تعبر عن رغبة كل واحد منهم في التنسيق، ومستوى تنظيمي يساعد في فهم البعد الأول للسلطة من خلال توضيح حقيقة أن الجهات الفاعلة لا تظهر من العدم من أجل التنسيق، ولكنها تقع داخل مساحات التنسيق بصفتها ممثلا شرعيا للسلطة، على اعتبار أن السلطة موجودة فقط من خلال الموافقة الضمنية أو الصريحة من طرف الفاعلين.
- **ممارسة السلطة ضمن الإطار المؤسسي:** لا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بسلطة محلية ما لم تمارس ضمن الأطر المؤسسية المحلية (الجماعات المحلية، المرافق العامة اللامركزية.... الخ)، كما لا يمكن الحديث عن شرعيتها إذا لم تحترم الطرق القانونية والدستورية للوصول إلى التزكية (الانتخاب، التزكية.... الخ)



- تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة: تحليل فكرة تحقيق الأهداف المشتركة مشكلة الكفاءة وفقا للمعايير التي وضعها بالإجماع كل الوكلاء المشاركين في السلطة، مع التركيز على فكرة أن القوة هي علاقة وليست سمة من سمات الجهات الفاعلة، وبأن هذه العلاقة إنما تتوازن بوجود تناسق في الموارد المعرفية والمادية بين الوكلاء.

2- خصائص الحوكمة المحلية:

لعل أهم ما يميز الحوكمة المحلية هو سمة المحلية التي تحيل مباشرة إلى فكرة القرب والجوار، وبالتالي فالحديث عن خصائص الحوكمة المحلية، هو في حقيقة الأمر حديث عن قدرة الحوكمة على مجابهة التحديات التي تفرضها "الجوارية الجغرافية" في مجابهة السلطة المحلية من جهة، ومن جهة أخرى قدرتها على تحقيق الهدف الأسمى لكل أنظمة التسيير على اختلاف مستوياتها، ألا وهو "الاستدامة" ويمكن عرض هذه الخصائص على النحو التالي (Talbot, 2006):

2-1 الجوارية الجغرافية كتحد للسلطة المحلية:

غالبا ما يتم إدراك البعد المكاني على المستوى المحلي من خلال الترابط بين الأحياء، أو بمعنى التباين المحلي للمفهوم العالمي للتنمية، في هذه الحالة، فيفهم أنه ذلك الفضاء المختزل في السياق المادي وحده الذي يجب إدماجه في عملية التنمية، ونادرا ما تسعى التحليلات إلى شرح كيفية التنمية مع الفضاءات المحلية، مما يعطي انطبعا بأن الأنشطة الاقتصادية تجري في عالم غير مكاني، لذا وجب مراعاة أن البعد المكاني لا يجب اختزاله في سياقه المادي بل له مجموعة من الخصائص التي يجب أخذها بالحسبان عند محاولة تسييره، وهي (Bertrand, 2004):

أ. الفضاء الجغرافي، بناء اجتماعي ذو هوية: لا ينبغي فهم الفضاء الجغرافي فقط على أنه سياق مادي بحث يتمتع بسمات مادية تحدث فيها العلاقات الاقتصادية، هذا الفضاء يحمل بعدا اجتماعيا أساسيا، إذ يمثل بناء ناتجا عن التفاعلات ومنتجا لأنواع متجددة من العلاقات، أكثر من كونه "وعاءا محايدا وموحدا" لاستراتيجيات الجهات الفاعلة. كما يمثل الفضاء الجغرافي ذاكرة يتكون من اسم هذا الفضاء، وحدوده المادية، وتاريخه، وتراثه، وأنماط حياته، وما إلى ذلك من المكونات المادية واللامادية. وبذلك يشكل يصبح هذا الفضاء كذاكرة، أساسا مرجعيا لبناء الهوية المجتمعية، والتي تسمح بدورها في للسلطات المحلية التي تعتمد نط الحوكمة المحلية باختيار المعايير ضمن ما تمليه الهوية المجتمعية المشتركة.

ب. القرب الجغرافي كنقطة قوة: يسمح القرب الجغرافي بإنشاء روابط اجتماعية على المستوى المحلي أكثر صلابة من تلك التي تنشأ على مستويات أكبر كالمستوى الوطني أو الدولي، فتتسبب علاقات اجتماعية-اقتصادية محلية، وتتأصل مع مرور الزمن حتى تصبح جزءا من الهوية المحلية؛ وهو ما يسهل التفاعلات بين الجهات الفاعلة المحلية وبقية الوكلاء الاقتصاديين والأفراد. إذن فالقرب الجغرافي يشكل موروثا تاريخيا ورصيدا معرفيا مشتركا، حتى يصبح مفهوم القرب دالا أكثر على تاريخ الروابط بين مختلف الأطراف أكثر من دلالة الجغرافية



المادية، وهو ما يسهل أيضا صياغة نموذج حوكمة محلية بعيدا عن التجاذبات الإيديولوجية والسياسية التي تحكم المستويات الأخرى من الحوكمة.

ج. **القرب الجغرافي كمصدر للصراع:** إذا كان القرب الجغرافي بإمكانه أن يمثل نقطة قوة في صياغة نماذج الحوكمة المحلية، فهذا لا يعني أنه دائما كذلك، إذ قد يتحول هذا القرب إلى جملة من القيود التي تحول دون اعتماد الحوكمة على المستوى المحلي، فمشاركة الحد الأدنى من الهوية، يعني أن هناك حدا أدنى من المعرفة بتاريخ التعامل مع الأحياء، والذي يحكمه في الغالب منطق تحالفات الأقوياء، أكثر مما يحكمه منطق التوزيع العادل للثروة. إن وضعاً كهذا سينتج بالضرورة مجموعة من الصور النمطية التي ترتب في شكل هرمي الأحياء، وهو ما يضعف قوة الاندماج في الهوية المحلية (الغير العادلة)، وبضعف بذلك الانخراط في المستوى التنظيمي لينتج شكاً حول شرعية المستوى المؤسسي، وبالتالي يصبح القرب الجغرافي تهديدا محتملا للحوكمة المحلية.

3- الاستدامة كهدف مشترك للتنمية المحلية والسلطة المحلية:

بالنظر إلى الاستدامة كمصطلح فهي لصيقة أكثر بمفهوم التنمية، ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة أصبح ومنذ عقود من الزمن مفهوما رنانا يستعمله السياسيون بكثرة على اختلاف مناهلهم الفكرية وتوجهاتهم الإيديولوجية، وقد يبدو أن لا علاقة لهذا المفهوم باللامركزية؛ غير أنه وبالعودة لأبجديات العلوم السياسية سنجد أن الهدف الأسمى للأنظمة السياسية هو الاستمرارية في الزمان والمكان، وإذا كان الاستمرار في الزمن مشروطا بفعالية نظام الحكم، فإن الاستمرار في المكان مشروط بشكل نظام الحكم، واللامركزية ليست سوى تجلٍ لشكل من أشكال نظام الحكم.

وعند البحث عن تجليات مفهوم الاستدامة في المكان، سنجد أن العلاقات القائمة على القرب الجغرافي هي نفسها إما مستدامة أم لا، فالفضاء الجغرافي كبناء اجتماعي، يمثل في نفس الوقت وعاءاً لتفويض السلطات (التي هي التجسيد العملي لمفهوم اللامركزية)، ومكانا تتم فيه التنمية الاقتصادية في أبسط تجلياتها مع ضرورة الحفاظ على مقدرات هذا الفضاء الجغرافي للأجيال القادمة، وهذا هو التعريف الحرفي لمفهوم التنمية المستدامة.

وبالعودة إلى أهم التعريفات التي أعطيت للحوكمة المحلية (Talbot، 2006) سنجد أنها تمثل ذلك الربط بين الجوارية الجغرافية من جهة (وفي هذه الحالة نحن نشير إلى الجماعات المحلية التي هي نتاج نظام اللامركزية)، وبين الجوارية التنظيمية والجوارية المؤسسية من جهة أخرى (وهنا نحن بصدد الحديث عن عوامل التنمية المحلية).



خاتمة:

لقد أفضت هذا المحاولة البحثية إلى رصد ما يمكن اعتباره حدودا للعلاقة بين مفهومي اللامركزية والتنمية المحلية، كما أبانت عن منطقة تداخل بين المفهومين، ألا وهو مفهوم الحوكمة المحلية، الذي يُعتمد في هذا البحث من منظورين أساسيين هما منظور نظرية التنظيم والتسيير، التي تعتبره كهيكل سياسي تمثله الدولة بشكل أساسي، ومنظور الاقتصاد الذي يعتبره هيكلا تعاقديا مكملا للسوق يسمح بالتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة. بالنسبة لحدود العلاقة بين مفهومي اللامركزية والتنمية المحلية كما وقفت عليه هذه الدراسة فنوردها على النحو التالي:

- ثبات مفهوم اللامركزية من الناحية النظرية، وعدم قدرته على الولوج بشكل صريح إلى مجال الدراسات الاقتصادية فيما عدا بعض المحاولات تحت غطاء طرق تمويل الجماعات المحلية.
 - تثبت مفهوم اللامركزية بفكرة تفويض السلطة في صبغتها القانونية المحضة، وهو ما يجعلها قاصرة أمام تحديات التنمية المحلية (خاصة في الدول السائرة في طريق النمو).
 - التباين المتزايد بين الأصل النظري لمفهوم اللامركزية، والتجليات المتغيرة التي تفرضها الممارسة السياسية لهذا المفهوم.
 - طغيان النظرة الغربية (وفق فلسفتي الحداثة وما بعد الحداثة) لمفهوم التنمية المحلية، والذي يرجعه نظريا لمفهوم رأس المال الاجتماعي والاقتصاد الجوّاري، في حين أن المجتمعات السائرة في طريق النمو لا تجد في ذاكرتها الجماعية أثرا لهذين المصطلحين، بل تكفي باقتراضهما دون وعي بحقيقتيهما، وهو ما يجعل مفهوم التنمية المحلية أمرا مؤسسيا لا علاقة له بالبعد التنظيمي والجغرافي (وهو مخالف لكل التعاريف التي أنتجت لهذا المفهوم).
 - التثبث بالبعد الاقتصادي لمفهوم التنمية عند المختصين، يحد من قدرته كمفهوم في تفسير بعض الظواهر السياسية والمجتمعية المحلية.
 - التركيز المتزايد على فكرة الجوّارية أفرغ مفهوم التنمية المحلية من الأبعاد اللامكانية التي من شأنها أن تساعد في تحقيق الهدف المرجو منها، سواء عبر شبكات فوق محلية أو حتى دولية.
- أما بالنسبة لمفهوم الحوكمة المحلية ودوره في ربط المفهومين محل البحث، فإن هذه الدراسة قد توصلت إلى نتيجة مفادها أن، الحوكمة المحلية تقع موقعا بينا بين المفهومين من خلال تركيزها على فكري الاستدامة والجوّارية، اللتان تمثلان عصب مفهومي اللامركزية والتنمية المحلية؛ وعليه يمكن صياغة هذه العلاقة في شكل عبارة رياضية كالتالي: " التنمية المحلية = اللامركزية X الحوكمة المحلية".



قائمة المراجع:

- الزغبي خ. س. . (1993). تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية ، دراسة مقارنة المملكة المتحدة ، فرن (03 ط). الأردن : مكتبة دار الثقافة .
- Amara, R. (1999). *L'économie de proximités. Ecole-Chercheurs INRA Economie Spatiale et régionale*, 12(09).
- Essaid, T. (1999). L'expérience de la décentralisation en Algérie. *R.T.A.P*, (09).
- ISMAT , A. (2008). Nature du développement local et rôle des collectivités locales dans don financement. *Recherches économiques Et managériale*, (05).
- Khaled, E.-B. (2012). *La gouvernance synergique : une stratégie de développement local* (Doctoral Thesis). Université du Québec à Trois-Rivières, Canada.
- Kramer, C. (2014). *Social Capital and Inequality: The Significance of Social Connections*. In *Handbook of the Social Psychology of Inequality*. Stanford University Press.
- Leroy, J. . (2000). *Pouvoir, démocratie et gouvernance en réseaux*. Ottawa: Presses de l'Université d'Ottawa.
- Nathalie, B. ., & Moquay , P. (2004). La gouvernance locale, un retour à la proximité. *Économie Rurale* , (280).
- Roig , C. (1966). théorie et réalité de la décentralisation. *Revue française De Sciences Politiques*, (03).
- Talbot, C. (2006). *Theories of Local Governance: A New Institutional Perspective*. In *Local Government and Local Development: Issues in Urban and Rural Areas*. London: Routledge.
- Zitouni, J. B., & Gagnon, J. (1998). *Construction territoriale et dynamiques productives : Étude pour le commissariat général du plan*. *Sciences de la Société*, (48).